State of Palestine

National Technical and Vocational Education and Training Commission

دولة فلسطين

الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني

إشارة رقم(هـ . و/ص/)
التاريخ:16 آب 2023

مداخلة بعنوان

(رؤية مقترحة حول تحديات التعليم المهني المدرسي وآفاق الاستنهاض)

مقدمة خلال المؤتمر التربوي

لمركز الدراسات والتطبيقات التربوية

(مخرجات وواقع التعليم الجامعي الفلسطيني بين فرص العمل المتاحة وقوافل البطالة الموجودة)

2023/9/23-22

د. زياد جويلس

رئيس الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني

رؤية مقترحة حول تحديات التعليم المهني المدرسي وآفاق الاستنهاض

إشارة رقم(هـ . و/ص/)
التاريخ:16 آب 2023

ملخص

بالرغم من استمرار الانحسار لجائحة كورونا وتداعياتها على كافة القطاعات المجتمعية في العالم، الا أن مستوى التعافي في الاقتصاد الفلسطيني خلال الاعوام 2023/ 2022 ما زال محدوداً نتيجة مجموعة من العوامل وأهمها التراجع الحاد للدعم الخارجي المقدم لدولة فلسطين والمخصص لدعم الموازنة، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في اقتطاع جزء من العائدات الضريبية (المقاصة) على مدار العام، إضافة الى تداعيات الازمة الأوكرانية الروسية، والتي أدت الى تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد الفلسطيني، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.7% ، وأما بالنسبة لمعدلات الفقر فهي ما زالت مرتفعة بشكل كبير. فقد بلغت وفق مؤشرات احصائية (من 25,8% الى 29,2%). ولقد تفاوتت هذه التغييرات بشكل كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث نقصت نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر في الضفة الغربية ب 3,9 نقطة (من 17,8% الى 13,9%)، بينما ازدادت ب 14,2 نقطة في قطاع غزة (من 38,8% الى 53%) ، معدلات البطالة مرتفعة في فلسطين، وخاصة بين الشباب وخريجي الجامعات. تشير نتائج مسح القوى العاملة للعام 2022 حسب بيانات الاحصاء المركزي، بأن معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في عام 2022 حوالي 48% ، 28% الضفة الغربية 72% قطاع غزة ، وأما بالنسبة للمشاركة في القوة العاملة، فهنالك فجوة كبيرة في المشاركة في القوى العاملة بين الذكور والإناث. حوالي 7 من كل 10 ذكور مشاركون في القوى العاملة مقابل حوالي 2 من كل 10 إناث، حيث بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 18.6% مقابل 70.7% للذكور (الإحصاء المركزي الفلسطيني) ، بالإضافة الى أن العولمة قد أصبحت أحد التحديات وابرز الاهتمامات في العالم في الآونة الأخيرة لما لها من تأثير حاسم على حياتنا. لذلك إذا أردنا التنافس على الساحة العالمية والنجاح في مواجهة تحديات العولمة، فنحن بحاجة إلى إجراء تحسينات كبيرة لتعظيم فعالية التعليم والتدريب المهني والتقني بناء على تصميم المناهج الدراسية. أننا نعيش في عهد الثورة الصناعية الرابعة حيث المعرفة والتقنيات تتجدد بوتيرة متسارعة، والتي اتضح فيها ان هناك مهن تلاشى ومهن تنشأ. وللاستجابة للمتطلبات الناتجة عن الاتجاهات والأهداف الاقتصادية يجب تحويل المنهاج التعليمي إلى أشكال جديدة من المحتوى المقترن بالاداء والتطبيق. وبالتالي يتطلب النظام الاقتصادي والاجتماعي سياسات واستراتيجيات جديدة للعمليات التعليمية. لهذا الغرض ، يجب أن تستند إصلاحات التدريب على تقييم احتياجات السوق من خلال دراسات وابحاث مناسبة والتي

اكدت في غالبيتها على تحديد الاحتياجات التي يجب ان يتم تلبيتها من خلال تنفيذ برامج التعليم والتدريب المهني والتقني التي تعتبر الأداة الأكثر فعالية من أدوات تلبية متطلبات العولمة.

مقدمة

لا شك أن العولمة من أكثر القضايا التي نوقشت في عصرنا الحديث. والتي اثرت بشكل بالغ على الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في العالم وتشمل القطاعات المتأثرة بالعولمة ما يلي: (أ) تنمية التجارة ، (ب) الابتكار التكنولوجي ، (ج)ريادة الأعمال ، (د) الشبكة الاجتماعية العالمية ، (هـ) فرص كبيرة للنمو الاقتصادي ، (و) زيادةالإنتاجية من خلال نقل التقنيات والمعرفة ، (ز) التقدم في المعلومات والاتصالات ،التي تمكن الناس من دعم أنشطتهم المهنية . أصبح من الواضح أن الشركات بحاجة إلى إعادة تقييم الأنظمة وثقافة التعلم للتأكد من أنها ستصبح ديناميكية، مرنة ومتجاوبة . كما انه بات من الواضح أنه يجب علينا المنافسة مع تقنيات الأسواق العالمية لمواجهة تحديات العولمة . وعليه يجب إجراء تحسينات كبيرة في التعليم والتدريب المهني على أساس المناهج الدراسية وتصميمها بخصائص محددة.

واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين

لا يزال حجم نظام التعليم والتدريب المهني في فلسطين صغيرا بالمقارنة مع الدول الإقليمية والعالمية حيث انه يقدم في المستويات المهنية الخمس والتي اعتمدت ضمن التصنيف العربي للمهن 2008، وهذه المستويات تقدم في مؤسسات التعليم والتدريب المهني المنتشرة في الوطن ، حيث يقدم التدريب في المستويين الخامس والرابع في مراكز التدريب المهني التي تتبع وزارة العمل وعددها (15) حيث توفر برامج التدريب القصير، برامج الدبلوم المهني وبرامج رفع الكفاءة، وأيضا مراكز التدريب الخاصة التي ترخصها وزارة العمل (220) التي يقدم فيها برامج التدريب القصير وأيضا برامج الدبلوم المهني في بعض منها، وأيضا في مراكز التدريب التي تتبع وكالة تشغيل الاوروا (2) وأيضا في مراكز التأهيل التي تتبع وزارة التنمية الاجتماعية وعددها (2) اما التدريب في المستوى الثالث فانه يقدم في المدارس الثانوية المهنية التي تتبع وزارة التربية والتعليم وعددها(24) والوحدات المهنية وعددها (64) التي استحدثت فيها خلال السنوات الثلاث الأخيرة وذلك في المسار الثانوية المهني ومسار الكفاءة المهنية وكذلك مسار التلمذة المهنية الذي يصنف ضمن المستوى الرابع، كما يقدم التدريب في المسار الثالث في يعض من المراكز التي تتبع المؤسسات الاهلية (16) وبعض البرامج في هذه المراكز تصنف

إشارة رقم(هـ . و/ص/)
التاريخ:16 آب 2023

ضمن المستوى الرابع .اما المستوى الثاني فيقدم في الكليات التقنية التي تتبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الحكومية وعددها (5) والخاصة (33) وفي 3 كليات تتبع وكالة تشغيل اللاجئين الاونروا ، اما المستوى الخامس فيقدم في الجامعات الفلسطينية. حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة طلاب التعليم المهني من إجمالي طلاب المرحلة الثانوية بلغت 6.1% في عام 2010، و 1.9% في عام 2014، و 2.3% في عام 2018(الإحصاء المركزي الفلسطيني) ويمكن عزو هذا الى زيادة عدد طلاب المرحلة الثانوية نظرا للزيادة السكانية السنوية والتي بلغ 2,4% في العام 2022. وأما اذا أردنا جمع طلبة التعليم والتدريب المهني سوية، وبالتركيز على فئة الشباب من الفئة العمرية 16–18 عام، فان عدد الطلبة الجدد الملتحقين في التعليم والتدريب المهني يشكل حوالي 15% من أعداد الطلبة الجدد الملتحقين بالتعليم الثانوي في العام 2019/2018 (الاحصاء المركزي الفلسطيني).

يمكن تصنيف المؤسسات بالنسبة لمستويات المهارة التي تقدمها كما يلي :

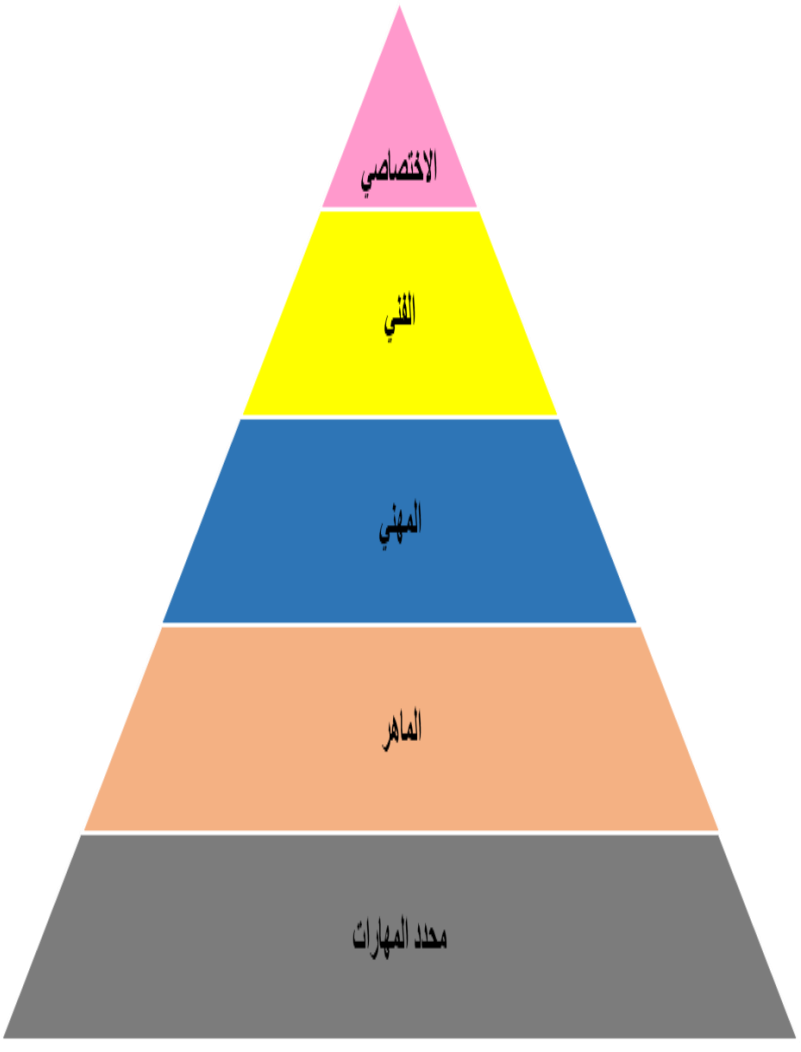

1	الجامعات الفلسطينية الحكومية والخاصة
2	الكليات التقنية الحكومية والخاصة والتي تتبع للاوروا
3	المدارس الثانوية المهنية التي تتبع وزارة التربية ، وزارة الاوقاف ، المؤسسات الأهلية .
4	مراكز التدريب المهني وزارة العمل ، مراكز التدريب التي تتبع المؤسسات الاهلية ، مراكز التدريب التي تتبع الاونروا، مراكز التدريب التي تتبع الكليات والجامعات ، بعض المراكز الخاصة
5	مراكز التأهيل التي تتبع وزارة التنمية الاجتماعية ، مراكز التدريب الخاصة المرخصة ، مراكز التدريب التي تتبع المؤسسات الاهلية

إشارة رقم(هـ . و/ص/)
التاريخ:16 آب 2023

التعليم والتدريب التقني والمهني والتنمية الاقتصادية

شهدت الاقتصادات في عدد من البلدان تحولًا سريعًا في العقدين الماضيين،لا سيما التي تتعلق ب: (أ) الابتكارات التكنولوجية ، (ب) المنافسة الشديدة في أسواق العالم (ج) الاتجاهات الديموغرافية. أدت هذه التغييرات الى خلق مطالب جديدة أكثر قابلية للتكيف ومتعددة المهارات والعمل الإبداعي. ومن اجل تلبية هذه المطالب من الضروري تقليص الفجوة بين الأكاديميين والمهنيين وتعزيز التعاون بين مقدمي التعليم ومنظمات أصحاب العمل.

ينظر للتعليم والتدريب المهني إلى أنه يناسب اكثر الطبقات الاجتماعية الدنيا كالمهن مثل ميكانيكا السيارات والسباكين والكهربائيين وغيرهم،ومع ذلك فقد أدت العولمة الى ظهور أسواق عمل أكثر تخصصًا، ومستويات أعلى من المهارات، والتعليم المهني المتنوع. كان هناك وعياً متزايداً بأن التعليم العام في كثير من الأحيان أكاديمي للغاية ولا يهيئ الشباب بشكل مناسب لعالم العمل. بالمقارنة مع التعليم والتدريب المهني لما له من صلة أوثق وارتباطات مباشرة مع الاقتصاد. و لغايات النمو المهني فإن المنظمات والمؤسسات مطالبة للاستجابة للتغيرات التي تحدث من أجل الاستفادة من النمو الاقتصادي، وعليهم أن يتخذوا تدابير جذرية لترقية الهياكل والعمليات وتكييف مؤهلات موظفيها مع التحديات الجديدة. يجب على مقدمي خدمات التدريب تطوير مناهجهم الدراسية مثل الإدارة ، ونظم المعلومات الإدارية، التسويق والتمويل في محاولة للارتقاء بمؤهلات القوى العاملة وتقديم المعرفة والتعليم القائم على المهارات ليكون لها تأثير مباشرعلى الصناعة والنمو الاقتصادي بشكل عام.

استنتاجات

وفقًا لنتائج الدراسات الاستقصائية في جميع قطاعات الأنشطة في جميع أنحاء العالم ، فقد تم التأكيد على ان أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني تلعب دورًا مهمًا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

(اعلان الاتحاد الأوروبي اوسنابراك 2020، قرار القمة العربية آذار 2008 ،اعلان نواكشوط 2017). ولذلك اذا ما اردنا تعظيم أثر التعليم والتدريب المهني والتقني في التنمية الاقتصادية فانه علينا تصميم المناهج التعليمة على أساس احتياجات السوق وتوجيه عملية تطوير المناهج نحو توفير المعلومات المتعلقة بالعمليات التعليمية والأهداف المراد تحقيقها والمحتويات الواجب تعلمها وطرق التدريس والوسائل الواجب استخدامها.

إشارة رقم(هـ . و/ص/)
التاريخ:16 آب 2023

لذلك، ينصح خبراء التعليم والتدريب المهني والتقني استخدام النظام المزدوج للتدريب الذي يعتبر منهج " مبتكر للمناهج الدراسية للتعليم والتدريب التقني والمهني لغايات التوظيف المستقبلي للقوى العاملة العامة . وهذا ما يطلق عليه التعليم الموجه نحو العمل .

كشف البحث التجريبي أن مساهمة المدرسة من خلال الوحدات التدريبية وحدها لا تكفي للوفاء باحتياجات السوق المحددة . كما ثبت بأن التعليم والتدريب المهني والتقني يستجيب لاحتياجات العمل بشكل كامل وفقا لنتائج المسوح التي اجريب (الإحصاء المركزي الفلسطيني، دراسة متابعة الخريجين وزارة العمل – مشروع كولن).

التدابير للتغلب على تحديات التعليم المدرسي

يجب أن يمثل تقييم الاحتياجات تحديد اي درجة أهداف للبرنامج التعليمي الذي سينفذ من خلال الوحدات المهنية. ولهذه الغاية يجب اتباع عملية تخطيط من أربع مراحل:

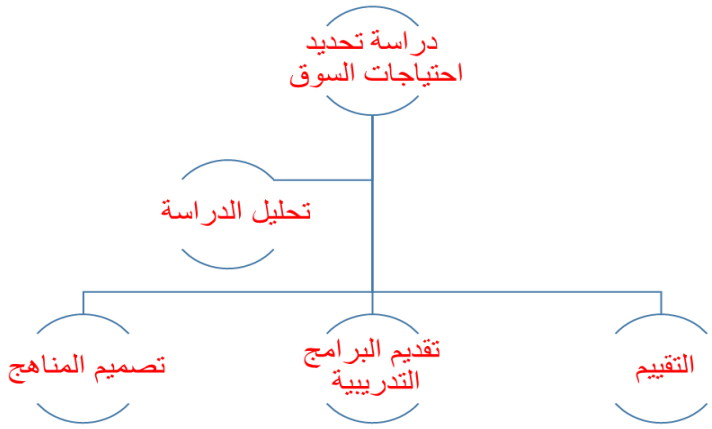

المرحلة الأولى: من الناحية التحليلية ، يجب أن يستند تحديد احتياجات السوق إلى ثلاثة جوانب:

1. العوامل المتعلقة بالعمل بما في ذلك الأهداف والموارد والتوجه الدولي .
2. قرار الاختيار المتعلق بالموارد البشرية، العوامل التكنولوجية والإدارية .
3. العوامل المتعلقة بالسوق التي تراعي الاتجاهات المحلية: العرض والطلب، تنبؤات المستقبل ، التأثر بالسياسات الاقتصادية ، أنظمة الأعمال ، السياسية، المكانة والعلاقات بين العملاء

المرحلة الثانية : يجب أن تراعي عملية تطوير مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني ما يلي:

1. المعلمين والمتعلمين: احتياجاتهم ، وخاصة تعليمهم السابق ، وكفاءتهم وفرص العمل .

2. علاقتها بالنظام التعليمي ككل.

3. تحديد الغرض الدقيق للوحدة التدريبية .

4. إنشاء الأساليب والخطط الإعلامية .

5. تعزيز تنمية شخصية المتعلمين من أجل التعامل مع المواقف المعقدة المرتبطة بممارسة الوظيفة في سوق العمل.

بالنظر إلى نتائج تحليل محتوى المنهاج التعليمي المطبق في الوحدات المهنية في المدارس، يجب أن تركز أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني على ما يلي:

- تمكين الطلاب ليصبحوا أشخاصًا منتجين ومسؤولين ، ومجهزين جيدًا للتعامل مع التكنولوجيا.
- التنوع والمرونة في المحتوى التعليمي من اجل أداء ناجح يستند الى الممارسات العملية.
- المهارات العملية ، وتعزيز فرص التنقل بين مسارات التعليم.
- أن تتماشى مع الأجزاء الأخرى من أنظمة التعليم الوطنية .

المرحلة الثالثة: تقييم عملية التعليم والتدريب المهني والتقني بأكملها. من اجل الاعتراف بأهمية البرامج ، فانه يجب تقييمها على أساس علمي بحت وفق التالي:

1. تحديد صلة أهداف المنهج باحتياجات السوق.
2. اشتقاق الأهداف .
3. تحديد البرامج .
4. تنفيذ الدورات .
5. جمع الأدلة .
6. التحليل الدوري .
7. تحديد التناقضات .
8. تحقيق أهداف التصحيح.

إشارة رقم(هـ . و/ص/)
التاريخ:16 آب 2023

المرحلة الرابعة: قياس فعالية نظام التعليم والتدريب المهني يجب ان تتم اعتمادا على :

1. درجة مهارات المهنة المستقبلية للموظفين، وموائمتها لسوق العمل.
2. تقديم الدورات التي ستساعد الطلاب على تعلم كيفية التعامل مع التحديات الجديدة .
3. مدى تحضير المتعلمين من أجل التعلم مدى الحياة.

آفاق الاستنهاض

في ظل عدم وجود اقتصاد حر وانما خاضع لاجراءات الاحتلال الاسرائيلي ما يزيد على 50 عاماً جعلت من السلطة الناشئة في دوامة عدم القدرة على التخطيط السليم لبناء الايدي العاملة الماهرة بمستوياتها المختلفة والتي يتطلبها سوق العمل المحلي وكذلك في ظل غياب استقلالية الدولة وعدم التحكم بتصدير العمالة الى الخارج جعلت من عملية تنظيم وتخطيط برامج التدريب المهني والتقني غاية في الصعوبة، ورغم كل ذلك دأبت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ بداية نشأتها بدراسة واقع الحال وتشخيص عيوب نظام التعليم والتدريب المهني والتقني وخلصت الى إنشاء الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني بقرار بقانون صادر عن سيادة الرئيس محمود عباس رقم (4) لسنة 2021 بهدف معالجة كافة القضايا المتعلقة بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني من مدخلات وعمليات ومخرجات، وانهاء التشتت ما بين مكونات النظام وتوحيدها، وحاليا تعمل الهيئة على تهيئة الظروف البيئية من جميع النواحي التشريعية والمهنية والتدخلات بهدف اصلاح المنظومة وتكاملها وتعزيز الشراكات مع جميع الشركاء الفنيين والاجتماعيين وذلك عبر:

1. اصدار قانون التعليم والتدريب المهني والتقني .
2. مراجعة وتحديث الاستراتيجية الوطنية .
3. انشاء نظام وطني لتنمية لموارد البشرية .
4. مراجعة وبناء الاطار الوطني للمؤهلات الوطنية.
5. بناء نظام للمتابعة والتقييم .
6. بناء نظام لضمان الجودة .
7. انشاء مجالس المهارات القطاعية .
8. تطوير مناهج التدريب ومراجعة آليات وأساليب وطرق التدريس.
9. ادخال تخصصات وتطبيقات جديدة مبتكرة (تكنولوجيا السيارات الهجينة ، الزراعة المائية ، الطاقة المتجددة، الذكاء الاصطناعي، خضرنة مرافق التدريب)

((انتهى))